اقتصاد

مطالب بتشريع الملابس المستعملة في الجزائر

الجزائر ـ **حمزة كحال**

طفا ملف رفع الحظر عن استيراد الملابس المستعملة على سطح القضايا والنقاش العام في الجزائر مجدداً، ليتقدّم مطالب الجزائريين، بعد تجميد عمليات الاستيراد قبل عقدٍ من الزمن، وذلك بالتزامن مع عودة الحكومة الجزائرية لرفع الحظر عن استيراد الكثير من السلع، في مقدمتها السيارات المستعملة لأقل من ثلاث سنوات والجديدة واللحوم المجمدة، وقبلها تحرير استيراد الآلات والعتاد الصناعي. واستغل تكتل مستوردي الملابس المستعملة هذه التطورات لمطالبة الحكومة بتحرير نشاط استيراد الملابس المستعملة، من أجل بعث نفس جديد في سوق النسيج وحمايةً للقدرة الشرائية للمواطن الجزائري. ويرى عادل مسلم، وهو مستورد سابق للملابس المستعملة، أنه «حان الوقت لكي ترفع الحكومة الحظر المفروض على استيراد الملابس المستعملة، وذلك لأسباب عديدة منها زيادة الحركة الاقتصادية وسط تدهور القدرة الشرائية للمواطن».

يؤكد فاروق جزيل مالك شركة مختصة في استيراد الملابس المستعملة من بلجيكا سابقاً لـ«العربي الجديد» أنه في «سنة 2011 كان نشاط استيراد وبيع الملابس المستعملة يُشغل حوالي 100 ألف جزائري بطريقة مباشرة وغير مباشرة». ويضيف نفس المتحدث أن شركته كانت تدفع سنوياً قُرابة 70 ألف دولار سنوياً لخزينة الدولة كضرائب واشتراكات في الضمان الاجتماعي إلا أنه اضطر منتصف 2015 إلى حل شركته بعد ما كثر الجدل حول هذا النشاط وظهور بوادر تجميده لفترة طويلة، ما دفعه إلى تغيير نشاطه إلى استيراد مواد البناء. ورغم مصادقة البرلمان الجزائري على قرار تجميد استيراد الملابس المستعملة منتصف 2011 تحت ضغط من الحكومة بحجة حماية الإنتاج الوطني في قطاع النسيج، إلا أن السوق الجزائرية لا تزال تموّن بالملابس المستعملة المهربة من دول الجوار، خاصة من تونس، ومن أوروبا بطرق ملتوية.

عبد اللطيف ج. واحد من بين الشباب الجزائريين الذين وجدوا صعوبة في الابتعاد عن الساحة رغم الحظر المطبق على هذا النشاط، حيث يروي لـ«العربي الجديد» تجربته بالقول إنه لا يعرف فعل شيء آخر سوى إدخال الملابس المستعملة عبر المسالك الجبلية بين تونس والجزائر بالضبط في محافظة «تبسة». ويضيف نفس المتحدث أنه رغم منع استيراد الملابس المستعملة إلا أن التهريب يسمح اليوم بدخول بين 45 في المائة إلى 50 في المائة مقارنة بالكميات المستوردة سنوياً قبل 2011. من جانبهم أكد العديد من تجار الملابس المستعملة في العاصمة الجزائرية لـ«العربي الجديد» أن «السلع تصلهم إلى المحلات في وضح النهار، وأن محلاتهم مفتوحة ليلاً نهاراً، ولم يتعرضوا لأي تفتيش من طرف وزارة التجارة ولا من طرف الشرطة الجزائرية».

ويقول الخبير الاقتصادي جمال نور الدين إن «حوالي 350 مؤسسة مختصة في استيراد وتوزيع الملابس المستعملة غلقت أبوابها منذ سنة 2011، فيما يقدر عدد تجار التجزئة بحوالي عشرة آلاف إن لم نقل أكثر».

ويتوقع الخبير الجزائر أن تدفع الأزمة التي تدمر القدرة الشرائية للجزائريين بالحكومة إلى مراجعة هذا الملف عاجلاً أم آجلاً، بعدما راجعت في السنتين الماضيتين العديد من الملفات المشابهة».

(نيك توماس/ Getty)

إغلاق أحد أكبر بنوك أوغندا

أصبح التمويل الأصغر أداة مهمة في البلدان النامية من خلال تقديم القروض الصغيرة للفقراء، ومنها أوغندا التي غالباً ما تُستخدم القروض الممنوحة للنساء فيها لإنشاء أعمال تجارية صغيرة داخل مجتمعاتها. لكن هذه الأداة تلقت ضربة قاسية في كمبالا يوم الثلاثاء، بتعليق البنك المركزي عمليات بنك «ميركانتيل كريديت ليمتد» (MCBL)، أحد أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في البلاد، بذريعة أن المصرف يعاني من نقص رأس المال، الأمر الذي يشكل خطراً على ودائع العملاء، بعد فشله في حل مشكلة النقص الكبير في الرسملة وسوء الإدارة والإعسار، حسبما أوردت «رويترز». ويُعد البنك واحداً من خمس مؤسسات ائتمانية للتمويل الأصغر مرخصة تحت إشراف البنك المركزي.

أخبار

شركات تكنولوجيا أوروبية تحصل على تمويل

تلقت مجموعة أولى من شركات التكنولوجيا الأوروبية تمويلا في إطار صندوق الابتكار التابع لحلف شمال الأطلسي الذي تبلغ قيمته مليار يورو (1,1 مليار دولار). وكشف الحلف النقاب عن الصندوق في صيف عام 2022، بعد أشهر من بداية الغزو الروسي لأوكرانيا، واعدا بالاستثمار في تقنيات من شأنها تعزيز دفاعاته. وأكد صندوق الابتكار التابع للحلف الثلاثاء ضخ استثمارات مباشرة في أربع شركات تكنولوجيا أوروبية، قال إنها ستساعد في مواجهة التحديات في مجالات الدفاع والأمن والقدرة على الصمود.

ماليزيا تستعد للانضمام لمجموعة بريكس

قال رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم في مقابلة مع شبكة قوانتشا الصينية إن ماليزيا تستعد للانضمام لمجموعة بريكس للاقتصادات الناشئة. وقال أنور، بحسب مقطع فيديو للمقابلة نشرته الشبكة «اتخذنا قرارا وسنبدأ الإجراءات الرسمية قريبا. ننتظر فقط النتائج النهائية من الحكومة في جنوب أفريقيا». وبدأت المجموعة العام الماضي في توسيع عضويتها في إطار سعيها لتحدي النظام العالمي الذي تهيمن عليه الاقتصادات الغربية، بدعوة السعودية وإيران وإثيوبيا ومصر والأرجنتين والإمارات للانضمام إليها.

ارتفاع تركيبات ألواح الطاقة الشمسية في ألمانيا

قال اتحاد صناعات الطاقة الشمسية في ألمانيا الثلاثاء إن تركيب ألواح الطاقة الشمسية في البلاد ارتفع 35% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، مدعوما بارتفاع الطلب الصناعي والتجاري والخلايا الكهروضوئية التي تثبت على الأرض. وذكر الاتحاد أنه نمت قدرة الطاقة الشمسية الجديدة بأكثر من خمسة جيغاواط في الثلث الأول من هذا العام، إذ أبدت 56% من الشركات وأكثر من 60% من أصحاب العقارات في أكبر اقتصاد في أوروبا اهتماما بالاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية.

ماليزيا والصين تجددان التعاون الاقتصادي

أعلن وزير التجارة الماليزي الثلاثاء إن ماليزيا والصين ستجددان اتفاقية تعاون اقتصادي مدتها خمسة أعوام خلال زيارة رئيس الحكومة الصينية لي تشيانغ لكوالالمبور هذا الأسبوع. وقال الوزير تنجكو ظفرول عبد العزيز إن البلدين اتفقا على تطبيق المرحلة الثانية من برنامج تعاون اقتصادي وتجاري. وجرى التوقيع على البرنامج لأول مرة في 2013.

فرق تفتيش أوروبية تدهم شركات الإطارات العملاقة بتهم الاحتكار

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تكشف سلطات الاتحاد الأوروبي عمليات التفتيش المفاجئة للمزيد من الشركات في دول الاتحاد، وجديدها يوم الثلاثاء، مداهمة مكاتب شركة استشارية في دولتين من دول الاتحاد للاشتباه في أنها ساعدت شركات تجارية في التواطؤ من أجل التلاعب بالأسعار. لكن بياناً صادراً عن الاتحاد لم يذكر أسماء الشركات كما لم يحدد البلدين اللذين نفذ فيهما المحققون المداهمات، علماً أن المحققين يقومون بعملهم هذا بعد انضمام ممثلين من سلطات المنافسة المحلية في كل دولة عضو متأثرة إليهم. إلا أن المداهمات لا تعني بالضرورة أن الشركات المعنية تُعتبر مذنبة بارتكاب سلوك مناهض للمنافسة إلا بعد صدور نتائج التحقيق وتأكيد المعلومات الأولية بدقة.

وتأتي الحملة الجديدة بعدما دهمت فرق المفوضية الأوروبية في يناير/ كانون الثاني، شركات عملاقة، من بينها «ميشلان» (Michelin) الفرنسية و«بريدجستون» (Bridgestone) اليابانية و«غوديير» (Goodyear) الأميركية و«كونتيننتال» (Continental) الألمانية في العديد من دول الاتحاد الأوروبي. ونقلت «فرانس برس» عن المفوضية قولها عن عمليات التفتيش الأخيرة يوم الثلاثاء، إنها «تشعر بالقلق من أن الشركة الاستشارية ربما تكون قد سهلت أو حرضت على تنسيق الأسعار المشتبه به بين الشركات المصنعة للإطارات، والتي يُزعم أنها استخدمت أيضاً قنوات الاتصال العامة للتواطؤ».

وقد نفت «ميشلان» تورطها في أي ممارسات غير تنافسية، بينما قالت «بريدجستون» و«غوديير»، في ذلك الوقت، إنهما تتعاونان بشكل كامل مع السلطات. ولا يوجد موعد نهائي قانوني يتعين على اللجنة المعنية أن تكمل فيه تحقيقاتها. وإذا ثبت لاحقاً أن الشركات التي تم تفتيشها الآن أو من قبل، مذنبة بارتكاب انتهاكات لمكافحة الاحتكار، فإنها تخاطر بفرض غرامات باهظة عليها، لكن يمكن منحها الحصانة إذا تعاونت مع التحقيقات التي تجريها المفوضية الأوروبية. وفي مطلع مارس/ آذار الماضي، أطلقت المفوضية الأوروبية تحقيقاً في مخالفات استيراد عجلات الألمنيوم من المغرب، بعدما قدمت «رابطة مصنعي الإطارات الأوروبية» (EUWA) شكوى في بروكسل، وقدمت معطيات عن تلقي الشركات المستوردة لعجلات الألمنيوم القادمة من المغرب دعماً غير قانوني.

سياسات نقدية

الريال اليمني المنهار يقترب من الألف الثاني

تتفاقم الأزمة المالية والمصرفية في اليمن، في ظل تصاعد الصراع النقدي في البلاد، في وقت يستمر الريال في مسار الانهيار إلى مستويات قياسية

عدن ـ **محمد راجح**

دخلت الأزمة المالية والمصرفية في اليمن مرحلة خطيرة، في ظل تسارع انهيار العملة المحلية والوضعية المقلقة للقطاع المصرفي. وسجّل سعر صرف الريال اليمني رقماً قياسياً غير مسبوق في عدن ومناطق الحكومة المعترف بها دولياً بتجاوزه حاجز 1800 ريال مقابل الدولار، وسط توقعات ترجح اقتراب العملة من الوضعية الكارثية حيث بالإمكان أن يسجل سعر الصرف رقم الألف الثاني مع نهاية الشهر الحالي، في حال استمر الانهيار بهذه الوتيرة المتسارعة.

يأتي ذلك بالتزامن مع تنفيذ إجراءات جديدة لصرف الحوالات الخارجية، حيث أعلن البنك المركزي في عدن عن مجموعة تدابير لتنظيم الحوالات المالية قال إنها ملزمة لكافة شركات الصرافة المحلية تتضمّن تحديد سقف للحوالات الداخلية بنحو عشرة آلاف دولار في اليوم الواحد، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، في حين يستمر البنك المركزي التابع للحوثيين في صنعاء بتطبيق متشدد للإجراء الذي يتبعه منذ الشهر الماضي والذي يلزم شركات الصرافة والبنوك بصرف الحوالات الخارجية بالريال السعودي، خصوصاً في حال كانت بالدولار.

وذكرت مصادر مطلعة لـ«العربي الجديد» أن البنك المركزي الحكومي في عدن تلقّى دفعتين من المنحة السعودية لدعم الموازنة العامة للدولة وشراء المشتقات النفطية، يأتي ذلك عقب إعلان البنك مطلع الشهر الحالي يونيو/ حزيران عن المزاد الثامن للعام الحالي 2024، لبيع العملات الأجنبية، وأكدت مصادر مصرفية مطلعة أن ذلك يرجع لبدء استيعاب الدفعة الثالثة من المنحة السعودية التي يُخصّص جزء كبير منها لمزادات بيع العملات الأجنبية، قبل أن يتبعها بالقرارات التي طاولت البنوك والمصارف العاملة في صنعاء مع انتهاء المدة التي منحها لها للانتقال إلى عدن نهاية مايو/ أيار الماضي 2024. بالمقابل، تستمر صنعاء في التنفيذ الصارم لإجراءاتها الاحترازية للتعامل مع تبعات هذه القرارات والتطورات.

الباحث المصرفي نشوان سلام أوضح لـ«العربي الجديد» أن هناك عشوائية في إدارة السوق المصرفية من قبل البنك المركزي في عدن والذي حاول الهروب من أزماته وفشله في كبح جماح المضاربين ووقف انهيار العملة باستهداف البنوك، بهدف الضغط على الحوثيين للموافقة على استئناف تصدير النفط الخام.

لكن المفاجأة التي لم يحسب لها البنك المركزي الحكومي أي حساب، وفق سلام، بينما كان قد استعد لها الطرف الآخر، لم تتوقف عند حدود سحب الدولار بطبعتيه البيضاء القديمة طبعة 2003 و2006، والدولار الأزرق طبعة 2013، وتقنين تدريجي وصل إلى إيقاف البنوك عن التداول بالدولار وضخّ كمية كبيرة من الريال السعودي.

ورصد «العربي الجديد» التزام شركات ومحال الصرافة في صنعاء ومناطق نفوذ الحوثيين بصرف الحوالات الخارجية بالريال السعودي، خصوصاً المرسلة منها بالدولار. وأكد مازن القادري، موظف في شركة صرافة، لـ«العربي الجديد»، أن الحوالات بالدولار يتم تسليمها للمستفيدين منها بعد مصارفتها بالريال السعودي مهما كان مبلغ الحوالة المرسل بحسب الإجراءات المشددة التي ألزمتهم بها سلطة صنعاء، بينما يشير متعاملون في سوق الصرافة بمناطق الحكومة مثل عدن وحضرموت وغيرها إلى أنه حتى الحوالات الداخلية المرسلة من مناطق نفوذ الحوثيين يتم إرسالها وتسليمها بالريال السعودي.

ويتحدث مواطنون تلقّوا حوالات مرسلة من أقاربهم من مختلف دول الاغتراب، حتى المرسلة منها بالدولار، أنهم استلموها بالريال السعودي، بينما أفاد متعاملون في الأسواق بصعوبة شراء الدولار في صنعاء ومناطق نفوذ الحوثيين حيث من المرجح تعميم السلطات في هذه المناطق لشركات ومحال الصرافة بعدم بيع الدولار، خصوصاً للمواطنين العاديين، وتقنين بيعه وفق معايير مشددة تأتي في إطار إجراءاتها الاحترازية للمحافظة على الدولار.

كملك دشّنت السلطات النقدية في صنعاء قراراها الذي ردت به على البنك المركزي الحكومي في عدن حول طبعات النقد القديم، بتعويض المواطنين الحائزين على عملة قديمة في نقاط استبدال معتمدة أنشأتها لهذا الغرض في أحد منافذ مناطق التماس مع المناطق الحكومية.

وأكد مسؤولون في هذه المنافذ أن هناك إقبالاً من قبل المواطنين الحائزين على العملة القديمة من طبعات ما قبل عام 2016، غير أن هناك من يعتبر ذلك مؤشراً على امتلاك صنعاء احتياطياً كبيراً من النقد المطبوع المتداول في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً حيث يتم التعويض وفقاً للسعر الصرف المتداول في عدن. الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودعي رأى في حديثه مع «العربي الجديد» أن وضعية العملة المحلية المقلقة تتطلب مراجعة الكثير من السياسات والإجراءات، لأن هناك بالتأكيد عوامل ليس لها علاقة بالجوانب الاقتصادية والمصرفية بالنظر إلى ما يجري في سوق الصرف وانخفاض الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، حيث إن كل المؤشرات تدل على فعل فاعل يعبث بسوق الصرف.

مكتب للصرافة في صنعاء، 16 أغسطس 2021 (محمد حويس/ فرانس برس)

3
أسعار مختلفة شهدها سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار في كل من صنعاء وعدن وحضرموت خلال تعاملات الثلاثاء. ففي صنعاء بلغ سعر صرف الدولار بين 522 و524 ريالاً، بينما بلغ في عدن وبفارق كبير بين 1822 و1809 ريالات، وسط تعاملات محدودة في حضرموت.

زراعة

مزارعو السودان غاضبون من التمويل

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

وصفت قيادات زراعية سودانية، السياسة التمويلية الجديدة للموسم الزراعي الصيفي 2024-2025 التي أعلنها البنك الزراعي بـ«المعيبة والمدمرة للقطاع وتقود المزارعين نحو الإعسار والسجن وتهدد بفشل الموسم». وحددت السياسة سعر الذرة بواقع 35 ألف جنيه للشوال، وأقرت شراء القطن عبر المخزون الإستراتيجي، وتمويل محصول زهرة الشمس. وقال رئيس اللجنة المفوضة لمزارعي ولاية القضارف ياسر الصعب لـ«العربي الجديد» إن تحديد سعر الذرة بمبلغ 35 ألف جنيه للشوال يعادل أقل من نصف التكلفة التي أعدتها اللجنة وسلمتها للجهات المعنية.

ووصف تحديد السعر بهذه الطريقة بالضربة القاضية للموسم الزراعي وتؤدي لإفشاله وترسل إشارات سالبة للمصارف الأخرى التي تنوي التمويل حالياً، وتضرب أسعار موسم الذرة المستقبلي. وشكا الصعب من الارتفاع المستمر في أسعار مدخلات الإنتاج خاصة الغازولين. واستهجن المفارقات التي تضمنتها السياسة التمويلية بإقرارها شراء القطن عبر المخزون الإستراتيجي رغم عدم الحاجة لذلك في ظل وفرة السلعة بالأسواق، بالإضافة إلى تمويل محصول زهرة دوار الشمس، رغم تراجع تسويق هذه السلعة وكساد الكميات المنتجة في الموسم السابق.

وقال الصعب إن اللجنة المفوضة لمزارعي القضارف سعت لموسم زراعي استثنائي وسياسة تمويلية محفزة ومشجعة للمزارع. ووصف اجتماع اللجنة العليا مع وزارتي الزراعة والإنتاج، بالمحبط والمخيب للآمال، لفشله في اتخاذ حلول جذرية لمشاكل المزارعين. وانتقد توجيه الاجتماع للمزارعين بالجلوس مع وزارة المالية والتي كانت حاضرة بمندوب عنها، لحل مشاكل الرسوم على مدخلات الإنتاج بدلا من حلها عبر اللجنة العليا لإنجاح الموسم. وأشار الصعب إلى ضبابية توجيه السياسة التمويلية بعدم ملاحقة المعسرين الحقيقيين من المزارعين ووصف التوجيه بالفضفاض.

وجدد رفض اللجنة المفوضة للسياسة التمويلية. وحمل إدارة البنك الزراعي واللجنة العليا مسؤولية أي فشل يحدث للموسم الزراعي خاصة في إنتاج محصول الذرة والذي يعتبر من أهم المحاصيل في مناطق الزراعة المطرية. وانتقد تجمع مزارعي القطاع المطري بالسودان، السياسة التمويلية للبنك الزراعي، ووصفها بالمجحفة والمنفرة والمجهضة.

وقال التجمع في بيان إن السياسة لم تكن بحجم التحديات التي تواجه البلاد. وأشار إلى أن البنك الزراعي حدد سعر الذرة بفارق كبير عن السعر السائد بالسوق من 22,500 إلى 35 ألف جنيه. وتابع أن هذا السعر يعتبر سابقة لم تحدث منذ تأسيس البنك الزراعي الذي ظل يحدد الذرة وفقاً لسعر السوق بإضافة حافز تشجيعي مع مراعاة سعر التكلفة.

وأوضح التجمع في بيانه أنه بحث مع إدارة البنك الزراعي سعر التكلفة الذي جاء عالياً نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، خاصة الغازولين والأسمدة، والمبيدات، والتقاوي، والآليات. وأشار إلى حدوث ذلك رغم رفع الدولة يدها عن دعم الإنتاج كلياً وفرضها رسوم وضرائب باهظة أثقلت كاهل المزارعين وتسببت في حبس الكثيرين منهم، وخروج بعضهم عن دائرة الإنتاج.

وقالت المحللة المختصة في الشأن الزراعي رحاب عبد الله أدم لـ«العربي الجديد» إن قرار تحديد سعر الذرة من قبل البنك الزراعي محبط للمزارعين خاصة أن البنوك التجارية الأخرى تسير على خطاه، وأشارت إلى أن هذا السعر لا يساوي نصف التكلفة، ما يؤشر إلى فشل الموسم الزراعي.

ووصفت الموسم الجديد بالاستثنائي نتيجة خروج معظم الولايات الزراعية المطرية من هذا الموسم بسبب الحرب عدا ولايات القضارف، النيل الأزرق، سنار، النيل الأبيض، كسلا، وجزء من ولايات كردفان، وجزء من مشروع الجزيرة، وهذا ينذر بحدوث فجوة غذائية قد تؤدي لكارثة مع الوضع الإنساني السيئ الذي تعيشه البلاد.

مزارعون في جلوب الخرطوم، 11 مايو 2023 (Getty)

أخبار العرب

تراجع مبيعات وقود السفن في الفجيرة

أظهرت أحدث البيانات أن مبيعات وقود السفن في ميناء الفجيرة بدولة الإمارات تراجعت في مايو/ أيار إلى أدنى مستوى في ستة شهور. وقالت بيانات منطقة الفجيرة للصناعة البترولية (فوز) التي نشرتها «ستاندرد اند بورز غلوبال» إن إجمالي مبيعات الوقود في ثالث أكبر مركز لتزويد السفن بالوقود في العالم، باستثناء مواد التشحيم، وصل إلى 615462 مترا مكعبا (حوالي 610 آلاف طن)، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر/ تشرين الثاني. وانخفضت مبيعات مايو 3,7% على أساس شهري و0,8% على أساس سنوي. لتسجل أول تراجع سنوي وتنهي سلسلة زيادات سنوية استمرت لأربعة شهور.

مطالب بنشر قانون الإيجارات اللبناني

طالب تجمع مالكي الأبنية المؤجرة في لبنان، رئيس مصلحة الجريدة الرسمية التابعة للمديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء، في كتاب مفتوح، به، القيام بدوره ونشر قانون أماكن الإيجارات غير السكنية وفقا للأصول، إذ إن القانون قد تم إصداره من الحكومة مجتمعة بعد إقراره من مجلس النواب ولكن في حينها امتنع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عن نشره رغم إصداره، وعوضا عن ذلك رده بموجب مرسوم إلى مجلس النواب». وقال البيان: «بعد أن تقدم التجمع بمراجعة طعن أمام مجلس شورى الدولة وجهات أخرى من ضمنها نواب، تمكن التجمع من وقف تنفيذ مرسوم الرد بأول قرار إعدادي. كما تمكن التجمع من الحصول على قرار إعدادي آخر برفض الرجوع عن وقف تنفيذ المرسوم برد قانون أماكن الإيجارات غير السكنية إلى مجلس النواب وخصوصا بعد الجواب الذي أتى من الحكومة التي طالبت بالرجوع عن قرار وقف التنفيذ. وقام ميقاتي من عدة أيام بتوجيه كتاب إلى مجلس النواب طالبا منه إسترداد قانون أماكن الإيجارات غير السكنية لنشره في الجريدة الرسمية».

وختم أنه «في حال لم يتم كل ما ذكر أعلاه يطلب التجمع من الجهات القضائية المباشرة في بت الملفات المتعلقة بدعاوى الإيجارات في الأماكن غير السكنية وفقا لقانون الموجبات والعقود بإعتبار أن آخر تمديد لتلك العقود قد إنتهى بتاريخ 30 يونيو/ حزيران 2022».

تقارير عربية

طاقة

جدل في تونس حول مشاريع الهيدروجين الأخضر

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يثير توقيع تونس اتفاقيات مع شركات أوروبية بشأن إنجاز وتطوير مشاريع للهيدروجين الأخضر جدلاً بشأن تداعيات هذه المشاريع على الموارد المائية للبلاد التي وصلت إلى مرحلة الإجهاد المائي بسبب تواصل سنوات الجفاف. ونهاية مايو/ أيار الماضي وقعت تونس مذكرة تفاهم مع مجموعة «تُوتال» الفرنسية، و«فاربوند» النمساوية، تتعلق بتطوير مشاريع للهيدروجين الأخضر في تونس وإنجازها. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تطوير وإنجاز مشروع لإنتاج 200 ألف طن من الهيدروجين الأخضر في مرحلته الأولى، مع تركيز 5 جيغاوات من الطاقات المتجددة في أفق 2030، ومن المرجّح أن تصل الطاقة الإنتاجية إلى مليون طن سنوياً في المرحلة النهائية للمشروع، بقيمة استثمارات تصل إلى حوالى 8 مليارات يورو في المرحلة الأولى و40 مليار يورو في مرحلته النهائية. ورغم أهمية الاستثمارات المعلنة في الطاقات المتجددة للبلد الذي يحتاج إلى محفزات اقتصادية جديدة، تبدي منظمات مدنية قلقاً بشأن تأثيرات هذه المشاريع في الموارد المائية، نظراً للاحتياجات الكبيرة من الماء لإنتاج الهدروجين الأخضر. لكن منسّق المرصد التونسي للمياه، علاء المرزوقي (منظمة مدنية)، رأى أنّ إنتاج الهيدروجين الأخضر في تونس مشروع مستنزف للموارد المائية، رغم الإعلان رسمياً عن التوجه نحو استخدام مياه البحر المحلاة.

مخاوف على الموارد المائية في ظل استمرار موجات الجفاف

وقال المرزوقي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن موارد المياه العذبة أو مياه البحر المحلاة التي ستستعملها الشركات المدرجة تُصنّف موارد طبيعية مائية، ويتعيّن التعامل معها بحذر حفاظاً على التوازن الإيكولوجي.

وأشار المتحدث إلى أن المياه المتوقع استهلاكها لإنتاج الهدروجين الأخضر المعد للتصدير إلى أوروبا سيكون في حدود 248 مليون متر مكعب، وهو ما يعادل نصف الكمية التي توزعها شركة استغلال وتوزيع المياه سنوياً على المواطنين في تونس.

وشدد المرزوقي على أهمية كشف فحوى الاتفاق الموقع مع المستثمرين الأوروبيين حفاظاً على حقوق التونسيين في مواردهم المائية مهما كان نوعها. وأضاف أن الهيدروجين الأخضر الذي سينتج في تونس سيوجه للتصدير نحو دول أوروبا ومن غير المقبول أن تستنزف الموارد المائية التونسية لتوفير كهرباء وطاقة لفائدة مواطنين أجانب. وأكد المصدر في السياق ذاته، أن المرصد التونسي للمياه سيواصل التحري بشأن تفاصيل الاتفاق الموقع نهاية مايو الماضي مع شركتي «توتال» و«فاربوند»، معتبراً أن شحّ المعطيات بشأن الاتفاق الذي وقعته السلطات التونسية مع الطرفين مقلق. وأضاف المرزوقي أنّ شحّ المياه في تونس لا يسمح لبلاده بأن تنفذ مثل هذه المشاريع، خصوصاً أنّه معد أساساً للتصدير، مشدداً على ضرورة توجيه مشاريع تحلية المياه نحو توفير موارد لفائدة أنشطة اقتصادية محلية وتحسين نسبة التغطية بالمياه المحلاة في المناطق التي تشكو عطشاً نتيجة الجفاف. وتخطط سلطات تونس عبر الاستراتيجية التونسية للهيدروجين الأخضر ومشتقاته إلى استقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي مع استغلال الإمكانات المتاحة على الصعيد الوطني من كفاءات وبنية تحتية صناعية وطاقية متوافرة. وأكد وزير الطاقة والمناجم السابق منجي مرزوق، أن مشاريع الهيدروجين تستهلك كميات كبيرة من المياه، وقد تكون مقلقة للمناطق التي تواجه إجهاداً محلياً للمياه. وقال مرزوق في تصريح لـ«العربي الجديد» إن الطلب على المياه في صناعة الهيدروجين الأخضر ليس سوى جزء صغير من قطاع الطاقة، ومن المرجح أن يظل كذلك في العقدين أو الثلاثة عقود القادمة. وشرح وزير الطاقة السابق أن استخدام المياه للتبريد يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الاحتياجات المائية لإنتاج الهيدروجين، وتوفر زيادة كفاءة تبريد فرصة لتقليل الطلب الإجمالي. وأشار إلى أن مياه البحر خيار لكل من إنتاج الهيدروجين والتبريد، ومع ذلك يجب إدارة آثار تحلية المياه بعناية. وشدد مرزوق على أهمية تقييم الآثار والمخاطر المتصلة بالمياه تقييماً دقيقاً في خطط تطوير إنتاج الهيدروجين، ولا سيما في المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي، حيث يجب وضع أنظمة صارمة لاستخدام المياه وإنفاذها في هذا القطاع، وفق تقديره. وتحدث المسؤول السابق والخبير الطاقي، قائلاً إن التنافس على أشدّه على مشاريع الهيدروجين الأخضر، إنتاجاً وأسواقاً بين شركات الطاقة العالمية، وأيضاً بين الدول التي لها إمكانات كبيرة للإنتاج. وقال إن «الدول الأوروبية تواجه مشكلات في القطاعات التي يصعب تعويض الطاقات الأحفورية فيها، وتعتبر أن الهيدروجين الأخضر حل واعد، غير أن كلفة إنتاجه محلياً مرتفعة جداً، بينما تنخفض هذه الكلفة في دول شمال أفريقيا».

ونصح المتحدث بتحويل فرص الشراكة إلى واقع نافع على تونس، مع مراعاة شروط الاستدامة، والمنفعة الاجتماعية والبيئية.

ويذكر أن تونس أطلقت منذ سنة 2022 مشروع الهيدروجين الأخضر في خدمة التنمية المستدامة والاقتصاد الخالي من الكربون، بما يخوّل للبلاد أن تكون أول مصدر لهذه الطاقة نحو أوروبا، والاستفادة من أنبوب الغاز الطبيعي الذي يربط بين تونس وإيطاليا في تأمين عملية التصدير.

مزارع في جلوب تونس، 27 ديسمبر 2023 (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

صادرات النفط السعودي

أظهرت مبادرة البيانات المشتركة (جودي) أن صادرات السعودية من النفط الخام تراجعت إلى أبريل/ نيسان من 6,413 ملايين برميل يومياً في مارس/ آذار، والذي كان أعلى مستوى في تسعة أشهر.

وأضافت جودي أن إنتاج الخام السعودي ارتفع 0,013 مليون برميل يومياً إلى 8,986 ملايين برميل يومياً في أبريل، مشيرة إلى أن مخزونات الخام صعدت بواقع 6,663 ملايين برميل إلى 45,948 مليون برميل في الشهر ذاته.

وأضافت البيانات أن استهلاك الخام بمصافي التكرير المحلية انتقل من 0,015 مليون برميل يومياً إلى 2,545 مليون برميل يومياً في أبريل، وأن معدل الحرق المباشر للخام ارتفع 93 ألف برميل يومياً إلى 400 ألف برميل يومياً في الشهر نفسه.

العراق

الرياضة تنعش اقتصاد البصرة

بغداد ـ **أحمد عبد**

عادت محافظة البصرة (جنوب العراق)، إلى الواجهة بعد استضافة بطولة كاس الخليج العربي (خليجي 25)، مطلع العام 2023، بعد عودة الحياة إلى الملاعب والمنشآت الرياضية، لينسحب قطاع السياحة في المحافظة لنفسه طريقاً حقق من خلاله أرقاماً قياسية في استضافة الزوار والسيّاح في المدينة.

وأصبحت مدينة البصرة الرياضية مسرحاً للمباريات الدولية والبطولات الرياضية المحلية، وواجهة العراق الرياضية التي يعتمد عليها لتكون محط أنظار دول الجوار والبلدان المشاركة في البطولات التي أقيمت على ملاعبها. وانعشت الأحداث الرياضية التي شهدتها المحافظة في الفترة الأخيرة الحركة الاقتصادية وحالة السوق والجانب السياحي فيها، حيث شهدت الفنادق والمطاعم والأسواق والمراكز التجارية حركة إقبال واسعة مع أي حدث رياضي يقام على ملاعبها، ووفرت بحدود 15 ألف فرصة عمل.

وأفاد مدير السياحة بالبصرة حسين الربيعي بأن الحركة السياحية في المدينة ونسبة إشغال الفنادق في السنتين الأخيرتين لم تشهدها محافظة البصرة منذ سنة 2003، إذ سجلت الفنادق إقبالا قياسيا من الزوار وامتلأت الغرف بالكامل قبل انطلاقة بطولة كاس الخليج.

وبين الربيعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البصرة استقبلت بحدود 55 ألف زائر خلال أيام بطولة خليجي 25، بالإضافة إلى أكثر من 100 ألف زائر من مختلف المحافظات العراقية، ليفوق العدد قدرة الفنادق على استقبال الوافدين. وأضاف أن المواطنين فتحوا منازلهم أمام الزوار والوافدين من بقية البلدان والمحافظات العراقية لاستضافتهم طوال فترة إقامتهم في محافظة البصرة لعدم وجود أماكن شاغرة في فنادق المحافظة. وأشار الربيعي إلى وجود خطط مستقبلية لدى هيئة السياحة تهدف إلى تطوير واقع السياحة في العراق بشكل عام والبصرة على وجه الخصوص، والتي تحتوي على أماكن سياحية متنوعة، ولفت إلى وجود خطط مستقبلية تهدف إلى تطوير واقع السياحة في العراق بشكل عام والبصرة على وجه الخصوص بما يوفر العديد من فرص التنمية والنهوض الاقتصادي المحلي للمحافظة، وأوضح أن الأحداث الرياضية تعتبر مؤشرا إيجابيا يعكس عودة الحركة السياحية بقوة إلى العراق من خلال محافظة البصرة. وأضاف أن بقوة بعد 20 عاما، سيكون لها انعكاس إيجابي في استعادة المكانة السياحية التي كانت تعيشها مدينة البصرة، خاصة أنها تتمتع بالعديد من الخصائص الجغرافية المميزة بوقوعها على شط العرب وقربها من الدول الخليجية عبر منافذ برية، وأيضا للمنتوج السياحي المتنوع الذي تقدمه لزوارها.

بدوره، قال رئيس رابطة الفنادق والمطاعم في محافظة البصرة مظفر محمد إن استضافة الأحداث الرياضية في البصرة أدت إلى زيادة عدد الزوار والسياح، وهو ما انعكس إيجابياً على قطاع السياحة، كما شهدت الفنادق ارتفاعاً في نسبة الحجوزات، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات وإتاحة فرص عمل جديدة للشباب من أبناء المحافظة.

وتابع محمد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن البصرة كانت تعاني من قلة الفنادق وضعف البنية التحتية للقطاع السياحي، بالإضافة إلى ضعف حركة الاستثمار وقلة الزائرين للمدينة نتيجة الأحداث الأمنية التي شهدتها معظم مناطق العراق. وبرأيه، تختلف البصرة اليوم عن البصرة قبل سنوات، حيث انعشت الأحداث الرياضية الجانب السياحي وقطاع الخدمات، مضيفاً أن «عدد الفنادق في مدينة البصرة بلغ الخمسين من فئتي الدرجة الأولى والممتازة، فيما تضم اليوم خمسة فنادق من فئة الخمس نجوم، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الفنادق ذات التصنيفات الأدنى تنتشر في مختلف مناطق المدينة».

من جهته، أكد الباحث الاقتصادي احمد عبد الله أن التجارة وحركة السوق المحلية في البصرة ازدهرت مع توافد الزوار والمشجعين والوفود الرياضية من مختلف البلدان، وشهدت المطاعم والمقاهي إقبالاً كبيراً. وبين عبد الله، في تصريح لـ«العربي الجديد»، على أن الأحداث الأخيرة أتاحت فرص العمل المؤقتة والدائمة، مثل بيع التذاكر، والأمن، والضيافة، والنقل، كما خلقت فرص عمل جديدة ورفعت إيرادات المراكز والأسواق التجارية والأفراد. وختم كلامه بأن الأحداث الرياضية الأخيرة أنتجت تأثيراً إيجابياً على النشاط الاقتصادي في محافظة البصرة، حيث وفرت بحدود 15 ألف فرصة عمل، توزعت بين موظفي الفنادق والمشرفة. وتراجعت أكبر الأصول الرقمية بنسبة 2,7% الثلاثاء، لتصل إلى 65,300 دولار. وسجلت العملات الرقمية الأصغر مثل «إيثريوم» و«سولانا» و«دوج كوين» خسائر أكبر.

أخبار العالم

فيسكر للسيارات تطالب بالحماية من الإفلاس

تقدمت شركة «فيسكر» (Fisker) الناشئة لصناعة السيارات الكهربائية بطلب للحماية من الإفلاس بعد انتهاء مفاوضات بشأن الاستثمار مع إحدى شركات صناعة السيارات الكبرى دون التوصل إلى اتفاق. وأعلنت الشركة في وقت سابق تحقيق أرباح أقل من المتوقعة، وخططاً لتسريح 15% من قوتها العاملة. وقالت «فيسكر» في فبراير/ شباط إن قدرتها على مواصلة العمل قد تتعرض لشكوك كبيرة إذا لم تتمكن من تأمين تمويلات أكثر.

نمو الاقتصاد السويسري يتراجع

قالت سكرتارية الشؤون الاقتصادية السويسرية، إنه من المقرر نمو الاقتصاد السويسري بنسبة أقل من المتوسط خلال العام الجاري، حيث من المتوقع أن يؤدي انخفاض استهلاك القدرات في الإنتاج الصناعي وارتفاع تكاليف التمويل لتقليص الاستثمارات. وأضافت السكرتارية، أنه على الرغم من رفع توقعات النمو الاقتصادي للعام الجاري من 1,1 إلى 1,2%، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد السويسري ينمو بوتيرة أقل بكثير من المتوسط، وتوقعت أن تقدم الصادرات بعض الدعم للنمو الاقتصادي.

سعر بتكوين يهبط إلى أدنى مستوى في شهر

انخفض سعر بتكوين إلى أدنى مستوى له خلال شهر بسبب خروج الاستثمارات من منتجات الأصول الرقمية، واحتمال ارتفاع تكاليف الاقتراض الأميركية لفترة أطول، مما أدى إلى إضعاف سوق العملات المشفرة. وتراجعت أكبر الأصول الرقمية بنسبة 2,7% الثلاثاء، لتصل إلى 65,300 دولار. وسجلت العملات الرقمية الأصغر مثل «إيثريوم» و«سولانا» و«دوج كوين» خسائر أكبر.

اقتصاد الناس

يتصدر الاقتصاد هموم الناخبين الإيرانيين الذين يعانون من ظروف معيشية متدهورة وصعبة بانتظار خطط عملياتية لمعالجة الأزمات الاقتصادية وتحسين معيشتهم وحلّ مشكلات البطالة والتضخم والغلاء، فماذا عن وعود المرشحين؟

مرشحو الرئاسة الإيرانية

وعود بلا خطط لحلّ الأزمة الاقتصادية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

دفعت الأزمة المعيشية الخانقة بمرشحي الانتخابات الرئاسية الإيرانية المبكرة المزمع إجراؤها في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، إلى إطلاق وعود انتخابية من دون خطط عملية يسوّق كل مرشح من خلالها نفسه على أنه الأقدر على حل مشكلات الشعب والدولة فضلاً عن تدشين عهد اقتصادي مزدهر. غير أن هذه الوعود بدأت تفقد بريقها في الانتخابات الإيرانية، وعليه لا يبدو أنها ستلقى ترحيبا وأصواتا لأصحابها وتفسر على أنها «انتخابية» تنتهي جدواها وصلاحيتها بعد الانتخابات. ويشكل الاقتصاد اليوم أولوية إيران القصوى باعتباره خاصرتها الرخوة، وهو ما دفع بمرشدها الأعلى علي خامنئي إلى إطلاق تسميات اقتصادية على كل سنّة جديدة منذ عدة سنوات، داعياً في مناسبات مختلفة، الحكومات الإيرانية إلى جعل الاقتصاد والإنتاج في صدارة أولوياتها.

ومنح الأولوية للاقتصاد مرده إلى هبوط مؤشراته بقوة منذ عام 2018، على أثر تعرّض طهران لعقوبات أميركية قاسية شملت كل مناحي الاقتصاد الإيراني، خاصة إيراداته من النفط الأجنبي، عبر فرض حظر على صادراتها النفطية والتعاملات المصرفية معها، الأمر الذي هوى بالريال الإيراني إلى مستويات قياسية من 60 ألف ريال إلى 580 ألفا مقابل الدولار الذي ظل يتحكم بشكل أو آخر في الاقتصاد الإيراني رغم قطع البلاد بعيد الثورة الإسلامية عام 1979 علاقاتها مع واشنطن، لتسجل إيران ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات والتالي جموحاً للتضخم بعد كل زيادة في سعر صرف الدولار. وتُظهر نتائج استطلاعات للرأي أجريت في إيران بالآونة الأخيرة، أن الاقتصاد يتصدر هموم الإيرانيين، حيث تشير نتائج استطلاع لمركز «إيسبا» إلى أن 58,5% من المستطلعة آراؤهم أكدوا أن معالجة الفقر يجب أن تشكل أولوية الرئيس الإيراني المقبل، فيما ركزت البقية على استحداث فرص عمل ومكافحة التضخم وزيادة قيمة العملة الوطنية وتوفير السكن ولجم الفساد والمحسوبية.

لا خطط عملية لحلّ الأزمة

عن خطط المرشحين للرئاسة الإيرانية لمواجهة المشكلات الاقتصادية، يقول الخبير الاقتصادي الإيراني البارز الدكتور علي سعودي لـ«العربي الجديد» إن «لا خطط عملية محددة وواضحة بعد، فيما تبرز تناقضات في البرامج المعلنة»، من ذلك، مثلاً، أن المرشح الرئاسي المحافظ سعيد جليلي يتحدث عن ترشيد أسعار الوقود، لكنه في الوقت نفسه تحالف مع قوى ومجموعات تعارض تبنّي هذه السياسة، مشيراً إلى أن المرشح الرئاسي الإصلاحي مسعود بزشكيان يعمل مع فريقين اقتصاديين أحدهما ينتمي إلى أقصى اليسار الاقتصادي والآخر إلى اليمين. أما عن المرشح المحافظ البارز محمد باقر قاليباف، فيوضح الخبير أنه يعتمد مواصلة الخطط والسياسات الاقتصادية للحكومة الحالية، مؤكداً أن هؤلاء هم المرشحون الثلاثة البارزون وليس لديهم برامج اقتصادية محددة، واستبعد أن يعلنوها بشفافية قبل الانتخابات. وعن عقدة اقتصاد إيران، يعزوها سعودي إلى العقوبات الأميركية الشاملة، مشيراً إلى أن سياسات إيران الاقتصادية منذ عشرين عاماً تقريباً أصبحت «مؤقتة، وهو ما تسبب في إخراج جميع الأسواق من حالة التوازن»، مضيفاً أن «أسعار الوقود في إيران رخيصة جداً واستهلاك الطاقة كبير، ما أدى نقص في المعروض». وفي مواجهة هذا النقص ومنع انقطاع الكهرباء عن البيوت، أصبحت الحكومة تقطع الغاز والكهرباء عن الصناعات «الأمر الذي أضرّ بالناتج القومي الإجمالي». وبلفت إلى إعلان الحكومة عن نمو الناتج القومي الإجمالي، قائلاً إن ذلك حصل عبر زيادة صادرات النفط، «لكن هذا التطور يبدو مؤقتا ولا يمكن أن يستمر مستقبلاً». وهو يؤكد أن الاقتصاد «بحاجة إلى أشخاص يجرون له جراحة سواء في سوق الطاقة أو العملات»، مشيراً إلى التدخلات في سوق العملات وعدم الأخذ بتوصيات علماء الاقتصاد.

رأي الإيرانيين ببرامج المرشحين

«العربي الجديد» استطلعت آراء إيرانيين بشأن برامج المرشحين الستة للرئاسة الإيرانية. وفي هذا الصدد، يقول سعيد، وهو عامل بناء في العقد الرابع من عمره، من ساحة صادقية غربي طهران، إنه لم يتابع الانتخابات، وما يهمّه هو توفير لقمة العيش لأسرته في مدينة خرم آباد غربي إيران، مضيفاً أنه ليس لديه أي وقت لمتابعة ما إذا كانت لدى المرشحين برامج اقتصادية جيدة لحل الأزمات الاقتصادية أم لا. لكنه يتمنى أن يفوز مرشح يكون قادراً على حل المشكلات المعيشية والحد من الغلاء الفاحش في أسعار السلع والخدمات. أما الحسيني علي، صاحب متجر صغير في العاصمة، فيعرب عن إحباطه من الوعود الاقتصادية للمرشحين، قائلاً إنها قطعت بريقها منذ سنوات، ولم تعد مناسبة لكسب أصوات المقترعين، لكنه، في الوقت نفسه، يعتقد أن هناك من لا يزال يمكن تعليق الآمال عليهم عسى أن يساهموا في حل الأزمات. ويضيف أنه تابع إلى حد ما تصريحات المرشحين، لكنه لم يلمس بعد خطة اقتصادية مدوّنة قادرة على كبح الغلاء والتضخم. كما يؤكد على أنه ما دامت العقوبات مستمرة ولا يمكن للبلاد وتجارها العمل بسهولة مع العالم فيستبعد الوصول إلى حلول لإنهاء الأزمة الاقتصادية. ويشرح أنه حتى الآن لم يقدم أي من المرشحين خطة واضحة عن برنامجه لأجل رفع العقوبات. بدورها، تقول المعلمة زينب السادات من طهران لـ«العربي الجديد» إن المعضلات الاقتصادية لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها، فمن وعد أنه قادر على ذلك ليس صادقاً، لكن هناك من المرشحين من اعترفوا بأن حلّ هذه المعضلات بحاجة إلى وقت و«تنمّي ظهور برامج اقتصادية قوية لديهم خلال الأيام المقبلة».

لافتة انتخابية عملاقة تحمل صور المرشحين وسط العاصمة طهران، 17 يونيو 2024 (مرتضى نيكوبازل/ Getty)

أعلى نمو اقتصادي منذ 2017

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، كان لافتا إعلان مركز الاحصاء الحكومي، الاربعاء الماضي، تسجيل نمو اقتصادي في إيران بنسبة 5,7% في العام المالي المنتهي في 20 مارس/ آذار 2024، وهو الاعلى المحقق منذ 2017. وبحسب وكالة «إرنا»، كشف المركز ان النمو، باستبعاد عائدات النفط، بلغ 3,5%، لافتا إلى ان قطاعي «الصناعات والمعادن» و«الخدمات» سجلا نموا بنسبة 6,9% و5,7% على التوالي، بينما انكمشت الزراعة 2,2%.

معالجة الفقر تتصدر أولويات الإيرانيين بنسبة 58,5%

الاقتصاد في حملات المرشحين

نظراً لعمق الأزمة الإيرانية، كان من الطبيعي أن يحتل الاقتصاد حيّزاً كبيراً في خطابات المرشحين، حيث دعا المحافظ قاليباف في مقابلة تلفزيونية إلى «حلّ المشاكل جذرياً» وتساءل: «متى ستُحَل مسألة التضخم والغلاء والتذبذبات في الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي؟»، معتبراً أن التوصل إلى حلول يستدعي تحقيق الازدهار والتقدم، ولأجل ذلك «نسعى إلى الاستثمار وإنتاج الثروة»، محمّلاً حكومة الرئيس حسن روحاني مسؤولية ما آل إليه الاقتصاد، وقال إن متوسط النمو خلال العقد الماضي ناهز 1%، داعياً إلى تكبير حجم الاقتصاد.

من جهته، يركز الإصلاحي بزشكيان على ضرورة زيادة الاستثمارات، قائلاً إنه من دونها لن تُستحدث فرص عمل ولن يزداد الإنتاج، منتقداً عدم تنفيذ برامج تنموية سبعة برامج كان أعلن عنها خلال العقود الأربعة الماضية. كما تحدث عن أهمية رفع العقوبات لتنشيط الاقتصاد، علماً أن الإصلاحيين يعلقون آمالاً على فوزه للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن الملف النووي يمهّد لإنهاء العقوبات. من جهته، المرشح المحافظ سعيد جليلي تحدث في حوار تلفزيوني عن إمكانية تحقيق نمو نسبته 8% أو أكثر، مركزاً على توظيف قدرات وطاقات المحافظات الإيرانية لحل مشكلة الغلاء والتضخم، ومنتقداً زيادة طباعة النقود والسيولة، وقال إنه في ظل ذلك لا يمكن التصدي للتضخم بنجاعة، كما تحدث جليلي عن ضرورة اتباع نهج «الاقتصاد المقاوم» لحلّ مشكلة التضخم، علما أنها تسمية كان قد أطلقها المرشد خامنئي في أغسطس/ آب 2012، بهدف تعزيز الاعتماد على الذات في مواجهة العقوبات الأميركية. بدوره يركز المحافظ المعتدل مصطفى بور محمدي على أهمية «الشفافية الاقتصادية»، معتبراً أنها الطريق الأمثل لمكافحة الفساد، مؤكداً أنه سيعمل على خفض التضخم إلى ما دون 10%، بينما يرى المرشح أمير حسين قاضي زادة هاشمي أن حل مشكلات الاقتصاد والتضخم يتوقف على إجراء جراحة في النظام الإداري الإيراني، عازياً جموح التضخم إلى «تدخل الحكومة والاقتصاد الحكومي». كما يتحدث المرشح علي رضا زاكاني، رئيس بلدية طهران، أن البلاد لا تواجه حالة طارئة، محملاً حكومات سابقة مسؤولية المشكلات الحالية، مع تأكيده ضرورة مكافحة الفساد والفاسدين.

نقابة أمازون تنخرط في اتحاد عمالي كبير

واشنطن ـ **العربي الجديد**

في شراكة يمكن أن تساعد في الضغط على إدارة شركة التجارة الإلكترونية الرائدة خلال المفاوضات على العقود الخاصة بالموظفين، صوّت أعضاء نقابة العمالة المحلية «أمازون دوت كوم» (ALU) لمصلحة الانضمام إلى واحد من أكبر الاتحادات العمالية الأميركية.

وقال الجانبان في بيان مشترك نقلته شبكة بلومبيرغ الأميركية يوم الثلاثاء، إن نحو 98% في اتحاد عمال شركة «أمازون» صوّتوا لمصلحة الارتباط باتحاد «أي بي تي» (International Brotherhood of Teamsters)، وتعهدوا بالتعاون معه للمساعدة في ضمان الوظائف وظروف العمل اللائقة لعمال «أمازون».

وكانت نقابة أمازون قد أحرزت انتصاراً تاريخياً عام 2022، من خلال تنظيم الآف العمال حراكا في منشأة الشركة في «جزيرة ستاتن» (Staten Island). لكن هذه النقابة أخفقت في مرتين انتخابيتين لاحقتين، وانحدرت إلى صراع بين زعيمها كريس سمولز ومسؤولين آخرين فيها، فكانت النتيجة أن تعثرت محاولات استقطاب إدارة الشركة إلى طاولة المفاوضات. وقال سمولز سابقاً إنه توصل مع 15 مسؤولاً آخر في النقابة إلى اتفاق في واشنطن مع رئيس اتحاد «أي بي تي» شان أوبراين وزملائه، علماً أنه يمثّل نحو 1,3 مليون شخص، كما تقول رئاسته.

شاحنة «أمازون برايم» توصل طلبيات في مينيسوتا، 5 نوفمبر 2023 (كايلك سيلوك/ Getty)

ليثيوم السيارات محرّك مباحثات صينية أسترالية

كانبرا ـ **العربي الجديد**

في مؤشر على اهتمام بكين بالمعادن الثمينة الأسترالية الضرورية للسيارات الكهربائية، اختتم رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ زيارة استمرت أربعة أيام لأستراليا الثلاثاء، بزيارة مصفاة لليثيوم تديرها الصين في بيرث، غربي البلاد. ويرافقة نحو عشرة مسؤولين صينيين، توجه ثاني أقوى رجل في الصين إلى منشأة شركة «تيانكي ليثيوم إنيرجي أستراليا» (Tianqi Lithium Energy Australia) المملوكة بنسبة 51% لرؤوس أموال صينية وتشمل منجماً ومصفاة ليثيوم.

وتستخرج أستراليا 52% من الليثيوم في العالم، ويتم تصدير معظمه خاماً إلى الصين لتكريره واستخدامه بشكل خاص في بطاريات السيارات الكهربائية، حسبما أوردت «فرانس برس» التي أشارت إلى أن استثمار المساهمين الصينيين في صناعة التعدين الأسترالية يُعد مسألة حساسة. وفي مارس/ آذار الماضي، أمر وزير المالية الأسترالي جيم تشالمرز خمسة مساهمين مرتبطين ببكين ببيع حصصهم البالغة 10% في شركة «نورذرن مينيرالز»، قائلاً إن ذلك يتعارض مع «المصلحة الوطنية» لأستراليا. وجاء القرار إثر إجراء اتخذه صندوق يوشيا المرتبط بالصين، والذي سعى سابقاً إلى زيادة حصته في «نورذرن مينيرالز»، ما لقت انتباه اللجنة الأسترالية لمراقبة الاستثمارات الأجنبية.

رئيس وزراء الصين لي كه تشيانغ في بكين، 20 مارس 2018 (بيتاو شانغ/ Getty)

كوكا كولا في روسيا... لم تنسحب!

موسكو ـ **العربي الجديد**

بعد غزو روسيا أوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، كانت شركة كوكا كولا من أولى الشركات متعددة الجنسيات التي تعهدت بالانسحاب من روسيا احتجاجاً. وبهدف تجنب تبعات العقوبات الغربية المتوقعة على الكرملين، طلبت كوكا كولا من شركائها في موسكو سحب علبها وزجاجاتها من المتاجر، والتوقف عن تسليم الشراب والتوقف عن إنتاج مشروباتها. وبعد مرور عامين، لا يزال من السهل العثور على الشعار الأحمر المميز للشركة في محلات السوبرماركت والمطاعم في جميع أنحاء روسيا. ومع الأخذ بالاعتبار الوافد الجديد الذي يُدعى «دوبري كولا» الذي يُباع في علب ذات صبغة حمراء مألوفة بشكل ملحوظ وطعم لا يمكن تمييزه عن الأصل إلا قليلاً، تظل كوكا كولا، بعض المقاييس، الشركة الرائدة في صناعة المشروبات الغازية في روسيا.

والسبب هو أن «مولتون بارتنرز» (Multon Partners)، شركة تعبئة كوكا كولا في البلاد، مملوكة لشركة منفصلة مدرجة في لندن تدعى «كوكا-كولا آتش بي سي» (Coca-Cola HBC) التي تمتلك الشركة الأم الأميركية فيها حصة 21%. وعندما توقفت شركة «آتش بي سي» عن إنتاج الكولا بعد الغزو، قدّمت مولتون شركة «دوبري كولا»، إذ أصبحت الصودا الأكثر شعبية في البلاد، مع استحواذها على 13% من السوق، وفقاً لشركة الأبحاث «برودازي» (Prodazhi.rf). وحول هذه النقطة، يقول غاريت نيلسون، المحلل في شركة «سي إف آر إيه» (CFRA) للأبحاث: «إن الأرباح من بيع شركة كوكا كولا في روسيا تحولت فقط إلى آتش بي سي التي استحوذت على حصة في السوق من خلال نجاح دوبري».

ولا تزال شركة كوكا كولا نفسها متاحة على نطاق واسع، حيث تُستوَرد من دول مجاورة مثل جورجيا وكازاخستان. وفي أعقاب الغزو، أصدرت روسيا قانوناً يسمح ببيع السلع ذات العلامات التجارية دون موافقة مالك العلامة التجارية. ومع الشاحنات التي تنقل عدداً لا يحصى من الحالات عبر الحدود، لا يزال بإمكان الروس الذين يتوقون إلى «الشيء الحقيقي» الحصول عليها. هذه الواردات وحدها هي التي أنتجت مشروب الصودا رقم 3 في روسيا، بنسبة 6% من السوق، وفقاً لبرودازي.

وهذا لا يعني أن كوكا كولا لم تعانِ، إذ تقول «آتش بي سي» إن أحجامها في روسيا نمت 12% العام الماضي، لكنها ظلت أقل بنحو الثلث من مستواها في عام 2021، عندما كانت كوكا كولا هي المشروبات الغازية الأكثر مبيعاً باستحواذها على 26% من السوق. وبينما تستفيد شركة كوكا كولا من شعبية «دوبري» وأعمال العصير الرائدة في السوق من «مولتون»، تقول شركة «آتلانتا» إنها أعفت نفسها من إدارة العملية.

كوكا كولا مستوردة من كازاخستان معروضة في إسترا، خارج موسكو، 22 مارس 2023 (Getty)

الرؤية

الإمارات في أفريقيا

شريف عثمان

وقعت مصر، الأسبوع الماضي، عقد منح التزام بناء وتطوير وإدارة وتشغيل وتسويق وصيانة وإعادة تسليم البنية الفوقية لمحطات السفن السياحية في موانئ سفاجا والغردقة وشرم الشيخ، مع مجموعة أبوظبي الإماراتية. ووقعت أيضاً عقدي منح التزام لمدة 30 عاماً لمجموعة موانئ أبوظبي، لتمويل وتصميم وبناء، وتطوير وإدارة وتشغيل واستغلال وصيانة البنية الفوقية لمحطات بميناء السخنة بالمنطقة الاقتصادية للقناة. أيضاً استحوذت مجموعة موانئ أبوظبي التابعة لصندوق أبوظبي السيادي، العام الماضي على «ترانسمار» و«ترانسكارغو» المصريتين، والأولى هي خط حاويات، والثانية شركة شحن وتفريغ تعمل في ميناء الأدبية، وهي مشغل الحاويات الحصري فيه.

وتوسعت الإمارات في مصر بصورة غير مسبوقة على مدار العقد الأخير، وأصبحت مساهمة في خمسة من أهم البنوك العاملة في السوق المصرية، واستحوذت على مؤسسات مالية أخرى، واقتحمت سوق العقارات والصحة، واستحوذت على فنادق، ولم يكن مشروع «رأس الحكمة»، المعروف في الصحافة الغربية بـ«مشروع إنقاذ مصر»، إلا واحدة من حلقات التمدد الإماراتي الاقتصادي في أرض المحروسة.

وقبل أسبوعين تقريباً، نشرت صحيفة فايننشال تايمز تقريراً موسعاً عن «النفوذ الإماراتي المتنامي في أفريقيا»، أشارت فيه إلى تحول الدولة الغنية بالنفط إلى مصدر متزايد الأهمية للاستثمار الأجنبي بعد تخفيض الصين لحجم القروض الممنوحة لأفريقيا. وقالت الصحيفة إنه في عامي 2022 و2023، تعهدت الإمارات بضخ استثمارات أفريقية جديدة بقيمة 97 مليار دولار في مجالات الطاقة المتجددة والموانئ والتعدين والعقارات والاتصالات والزراعة والتصنيع، أي ثلاثة أضعاف ما تعهدت به الصين، وفقاً لشركة fDi Markets، وهي شركة تتعقب الاستثمارات في أفريقيا. وقال مسؤول إماراتي للصحيفة إن إجمالي استثماراتها في أفريقيا يصل إلى 110 مليارات دولار. وقالت الصحيفة إن «جدار المال» الذي بنته الإمارات في أفريقيا سمح لها بالمساعدة في بعض الحالات في «تشكيل الخطوط السياسية» لبعض القادة الأفارقة، ضاربة المثل بدعم الحكومة في إثيوبيا، وحميدتي في السودان، وحفتر في ليبيا، إلا أنها تجاهلت دورها في إسقاط أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر.

وفي حين أن نفوذ أبو ظبي قد زاد في السنوات الأخيرة، فإن دبي كانت منذ فترة طويلة مركزاً مالياً مهماً في المنطقة. واتخذت الآلاف من الشركات الأفريقية من دبي نقطة انطلاق للتجارة مع العالم، حيث لعبت الإمارة الصغيرة أوراقها بشكل جيد، لتكون البوابة إلى أفريقيا». وتزايد عدد الشركات الأفريقية المسجلة في دبي بشكل كبير خلال العقد الماضي، ليصل إلى 26420 شركة بحلول عام 2022، بحسب غرفة تجارة دبي. ويقول ريكاردو سواريس دي أوليفيرا، أستاذ السياسة الدولية في جامعة أكسفورد الذي درس الروابط بين أفريقيا والإمارات، إن «دبي هي نيويورك بالنسبة للأفارقة الآن».

ويقول خبراء، إن العديد من الشركات الأفريقية المسجلة في دبي التي يزيد عددها عن 26 ألف شركة هي «شركات صناديق البريد»، تسمح للأفارقة بتهريب الدولارات من الاقتصادات الأفريقية، فأنت تدفع للموردين في دبي ولا تعود الأموال أبداً». ويجد الأفارقة الأثرياء، وخاصة الساسة، ملاذاً آمناً في دبي حيث يمكنهم شراء العقارات والاستمتاع بأسلوب حياة عالمي المستوى. ومن بين سكان دبي البارزين حالياً إيزابيل دوس سانتوس، الابنة الملياردير لرئيس أنغولا السابق، التي انتقلت إلى المدينة في عام 2020 بعد أيام من قيام الحكومة الأنغولية الجديدة بتجميد أصولها.

وعلى مدار العقد الماضي، قامت «مصدر»، المستثمر في مجال الطاقة المتجددة في أبوظبي، ببناء البنية التحتية، بما في ذلك خمس مزارع للرياح في جنوب أفريقيا، ونظام لتخزين طاقة البطاريات في السنغال، ومنشآت للطاقة الشمسية في موريتانيا. وتقود «مصدر» خطط الإمارات لاستثمار 10 مليارات دولار لزيادة قدرة توليد الكهرباء، في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا بمقدار 10 جيغاواط.

وتستثمر الشركات الإماراتية أيضاً في الوقود الأحفوري. وفي مايو/أيار، اشترت شركة بترول أبوظبي الوطنية حصة 10% في حوض روفوما للغاز في موزمبيق، بعدما استحوذت عليها من شركة الطاقة البرتغالية جالب مقابل نحو 650 مليون دولار. وفي مجال العقارات، أعلنت شركة دبي للاستثمار، وهي مجموعة مدرجة وأكبر مساهميها هو صندوق الثروة السيادية في دبي، هذا العام أنها ستبدأ العمل على تطوير عقاري بمساحة 2000 هكتار في أنغولا. وتعمل شركة الاتصالات التي يقع مقرها في أبو ظبي، والتي كانت تُعرف سابقًا باسم اتصالات، والآن &، في 12 دولة في أفريقيا.

وبدأت الشركات الإماراتية أيضاً في تحقيق نجاح كبير في مجال التعدين، حيث دفعت شركة إنترناشونال ريسورسيز القابضة، وهي وحدة تابعة لمجموعة أبوظبي البالغة قيمتها 240 مليار دولار والتي يرأسها مستشار الأمن القومي الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان، العام الماضي 1,1 مليار دولار مقابل حصة أغلبية في موبانغي، وهو منجم للنحاس الزامبي، وأعربت الشركة أيضًا عن اهتمامها بالاستثمار في المناجم في أنغولا وكينيا وتنزانيا. وفي العام الماضي، حصلت شركة بريميرا، وهي شركة لتجارة الذهب مقرها أبوظبي، على احتكار لمدة 25 عاماً من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لجميع إمدادات الذهب «الحرفية» صغيرة النطاق في البلاد. ويمر الكثير من الذهب الأفريقي، سواء القانوني أو المهرب، عبر دبي، وفقاً لخبراء ومسؤولين حكوميين أفارقة.

وفي تنزانيا، اتهمت جماعات حقوق الإنسان السلطات بإجبار الآلاف من الماساي بالعنف على ترك أراضيهم لإفساح المجال أمام مشروع رحلات السفاري والصيد المرتبط بشركة إماراتية. واتُّهم نشطاء شركة بلو كاربون، وهي أداة استثمارية خاصة مقرها دبي، بالسعي للاستيلاء، على ملايين الهكتارات من الغابات الأفريقية في ما يعتبرونه عملية غسل أخضر بعد توقيع اتفاقيات أولية في ليبيريا وتنزانيا وكينيا وزامبيا وزيمبابوي تهدف إلى توليد الطاقة. للإمارات الحق بالتأكيد في التخطيط لتعظيم مصالحها، وكل ما نتمناه أن يكون المسؤولون في مصر مدركين لما يسعون إليه ويحتفلون به.